جزء كبير من مسؤولية إصدار هذه الوثيقة واعلانها على الدول الكبرى التي كانت معنية بأحوال رعاياها في الامبراطورية العثمانية. وكان البيان تكراراً لمحاولة عام ١٨٣١، لانهاء نظام الاقطاعات وتعهّدات الضرائب، لكنه لم يكن اكثر نجاحاً من تدابير السلطان محمود، فقد اثبتت الجباية المباشرة للضرائب عن طريق موظفين امبراطوريين فشلها. وكانت الخطوة الرئيسية الثانية عام ١٨٥٦. فقد كانت الحرب الشرقية (١٨٥٣ ــ ١٨٥٦) كارثة على الامبراطورية العثمانية. وبغية سد النفقات الحربية، عقد الباب العالي، عام ١٨٥٤، اول قرض اجنبي، كان البداية لاستعباد تركيا مالياً، حيث فرضت الدول الغربية اخيراً نوعاً من الحماية الجماعية على تركيا، واملت على حكومة السلطان برنامجاً جديداً للاصلاحات، مما فتح الطريق واسعاً لتغلغل الرأسمال الاجنبي في الدولة العثمانية. ففي ١٨ شباط (فبراير) عام ١٨٥٦، اصدر السلطان «بياناً سامياً» او «خط همايون»، قبيل عقد الصلح بقليل وتحت ضغط الدول الاوروبية، ثبّت شكلياً المبادىء الاساسية الواردة في بيان «الكلخانة» السلطاني. ومواصلة سياسة التنظيمات، واعتبر كالتزام دولي من قبل الدولة العثمانية.

وفي ٢١ نيسان (ابريل) عام ١٨٥٨، صدر قانون الاراضي الذي الغى بصورة شرعية نظام الاقطاعية العسكرية وتبعية الفلاحين «للتيمارجية» السابقين، وإن بقي الفلاحون محرومين كالسابق من الارض؛ إذ لم يمنح هذا القانون الاراضي للفلاحين، بل اكتفى بإعطاء مستأجري اراضي الدولة حق شرائها، ووسّع اصناف الاراضي التي اصبحت ملكاً خاصاً، وساعد على تطوير الملكية الخاصة للارض وجعلها بضاعة متداولة.

وما يهمنا، هنا، من قوانين التنظيمات المختلفة، هو تعبيرها عن درجة الازمة التي وصل اليها نظام الاقطاع العثماني، ومحاولة السلطة العثمانية إعادة صياغة العلاقة بين الدولة كمركز استقطاب وبين الاقاليم والاقطاعات المختلفة على اساس من العلاقة «المباشرة»، باستخدام جيش مركزي واحد للامبراطورية، «وموظفي» ضرائب يخضعون لدوائر رسمية متصلة مباشرة بالمركز، ومن ناحية اقتصادية، كان يهدف للقضاء على الالتزام العشري «المزادي» الذي ادى إلى انعدام الاستقرار الزراعي واستبداله، كما قلنا، بطرق مباشرة في استخلاص الفائض الزراعي.

اما في المجال السياسي، فإن هذه القوانين لابد من ان تكون انعكاساً حتمياً لمضمونها الاقتصادي، فكانت محاولة للقضاء على نفوذ العائلات الاقطاعية في المناطق المختلفة، ومن ضمنها منطقة جبل نابلس، وشيوخ القبائل والامراء والباشوات الاقطاعيين، لكنها لم تكرر تجربتها السابقة، وتجربة ابراهيم باشا بالاعتماد على عائلات اقطاعية جديدة وتصعيد نفوذها في مواجهة العائلات الاقطاعية «الانفصالية» القديمة، بل تميّزت السياسة الجديدة للدولة العثمانية بنقل المركز السياسي لفلسطين من نابلس إلى القدس، وبالتالي الاعتماد على عائلات القدس المحافظة، واسقاط العائلات الاقطاعية في الشمال من حسابها. فوسعت صلاحية النبلاء والاشراف المقدسيين في تمثيل السلطان، ورفعتهم اجتماعياً لمستوى عائلات دمشق بعد ١٨٧٠. «وقد اعتمدت العائلات الكبيرة، في القدس،